الأمم المتحدة
S/2018/1029
مجلس الأمن
Distr.: General
15 November 2018
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) خلال الفترة من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير تقييماً شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقريري المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ (S/2018/703)، بما في ذلك تنفيذ الأحكام المحددة الواردة في القرارين ٢٣٧٣ (٢٠١٧) و ٢٤٣٣ (٢٠١٨). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئةً بوجه عام. وواصل الجيش اللبناني تعزيز الأمن على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية في إطار بسط سيطرة الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية. ومع ذلك، فبالرغم من تأكيد كلا الطرفين من جديد على الالتزام بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تظل هناك التزاماتٌ لم ينفذها الطرفان بعد بموجب القرار، ولم يحرَز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف – الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٢ – استمر الهدوء النسبي في منطقة عمليات القوة المؤقتة والمنطقة الممتدة على طول الخط الأزرق، على الرغم من وقوع حادث خطير في ٤ آب/أغسطس حين تعرضت دورية تابعة للقوة لهجوم في مجدل زون (القطاع الغربي) (انظر الفقرة ١٦). وظل رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة والمنسقة الخاصة بالنيابة لشؤون لبنان على اتصال دائم بكلا الطرفين من أجل نزع فتيل التوترات، وواصلا حثهما على استخدام القنوات القائمة لمعالجة الشواغل والامتناع عن أي عمل يهدد وقف الأعمال العدائية.

٣ - وواصلت القوة المؤقتة رصد أعمال البناء التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق، والتي أدت إلى توترات في عدة مناسبات. ففي ٣٠ تموز/يوليه، شاهدت القوة المؤقتة مقاولين مدنيين تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي يعبرون الخط الأزرق شرق كفركلا (القطاع الشرقي) مع بدء أشغال حفر على مقربة شديدة من إحدى المناطق اللبنانية ''المشمولة بالتحفظات''، مما تسبب في نشر كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي على جانب كل منهما من الخط الأزرق. وكان التسليح الرئيسي لإحدى دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي مصوبا نحو شمال الخط الأزرق. وعقب تواصل أفرقة الاتصال التابعة للقوة المؤقتة مع الطرفين، انسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة، وواصل المقاولون المدنيين عملهم جنوب الخط الأزرق.

٤ - وفي سبعة حوادث منفصلة إضافية، شاهدت القوة المؤقتة أسلحة صوبها جيش الدفاع الإسرائيلي نحو الشمال، بما في ذلك في مرة واحدة على أفراد تابعين للجيش اللبناني وفي ست مناسبات على أفراد تابعين للقوة المؤقتة أو مواقع لها. وإضافةً إلى ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٤ آب/أغسطس ست قنابل دخانية، سقطت واحدة منها على الأقل شمال الخط الأزرق في رميش (القطاع الغربي)، مما أضرم النار في منطقة تمتد جنوب وشمال الخط الأزرق. وساعد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني في إطفاء الحريق. وقامت القوة المؤقتة، من خلال فرع الاتصال التابع لها، بتهدئة الوضع.

٥ - وفي الفترة من ٥ تموز/يوليه إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سجلت القوة المؤقتة ٣١٩ انتهاكا بريا للخط الأزرق، منها ٣١٢ انتهاكا ارتكبها مدنيون عبروا جنوب الخط الأزرق، تشمل ٢٠٨ انتهاكات ارتكبها أساساً رعاة ومزارعون أغلبها في منطقة مزارع شبعا بكفركلا، ومزارعون يزرعون حقولهم، ولا سيما بالقرب من رميش، و ٧٧ انتهاكا متصلة ببئر شعيب بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي). وعبر أفراد من الجيش اللبناني الخط الأزرق في جنوب شرق كفركلا في ثلاث مناسبات منفصلة في ١٢ أيلول/سبتمبر مع التقاط صور فوتوغرافية للأشغال التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي. وعبر أيضاً أفراد الجيش اللبناني الخط الأزرق في يارون (القطاع الغربي) في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وكفركلا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر لأسباب غير معروفة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، عبر ضابطان من شرطة البلدية اللبنانية الخط الأزرق في كفركلا في سياق أشغال لتسوية سطح الأرض يجري تنفيذها شمال الخط الأزرق. وعبرت حفارة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق في يارون في ٣ أيلول/سبتمبر مع قيامها بإزالة النباتات على طول السياج التقني. وفي ٣٠ تموز/يوليه، شاهدت القوة المؤقتة ثلاثة صيادين بريين يطلقون ست طلقات أثناء وجودهم جنوب الخط الأزرق بالقرب من ميس الجبل (القطاع الشرقي).

٦ - واستمرت إسرائيل في انتهاك المجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريبا، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والسيادة اللبنانية. وفي الفترة من ٥ تموز/يوليه إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سجلت القوة المؤقتة ٥٥٠ انتهاكا جويا، بلغ مجموع ساعات التحليق فيها ٢ ٠٥٧ ساعة. ومثلت الطائرات المسيرة بدون طيار ٤٨١ (٨٧ في المائة) من الانتهاكات، وتعزى الانتهاكات المتبقية إلى طائرات مقاتلة أو طائرات لم يتسن تحديد هويتها. واحتجت القوة المؤقتة على جميع الانتهاكات لدى جيش الدفاع الإسرائيلي وحثت على وقفها فورا.

٧ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق. وفي حين رحبت حكومة لبنان بالاقتراح الذي قدمته القوة المؤقتة إلى الطرفين في عام ٢٠١١ بشأن تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، لم ترد حكومة إسرائيل بعد على الاقتراح.

٨ - ولا يزال ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان موضع خلاف. ويؤكد لبنان أن خط العوامات الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية يمر عبر مياهه الإقليمية، وهو لا يعترف به. والأمم المتحدة لا تعترف بخط العوامات.

٩ - وادّعى لبنان أيضاً أن إسرائيل تواصل انتهاك سيادته عن طريق الرصد الإلكتروني وأنشطة التجسس والمراقبة من خلال البنية التحتية التي تنشرها إلى الجنوب من الخط الأزرق وعلى امتداده، وبواسطة الأجهزة التي وضعتها على الأراضي اللبنانية.

١٠ - وعملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت القوة المؤقتة مساعدة الجيش اللبناني في إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة بخلاف ما هو تابع لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة. وقامت القوة المؤقتة والجيش اللبناني بتشغيل ما متوسطه ٦٧ نشاطا منسقا يومياً، شملت تسيير دوريات وتشغيل ١٦ نقطة تفتيش دائمة و ٥ نقاط تفتيش مؤقتة وتنفيذ ١٠ عمليات لمنع إطلاق الصواريخ في جميع أنحاء منطقة العمليات، مع قيام الجيش اللبناني بإجراء فحص عشوائي للمركبات. ويمثل هذا المستوى من الأنشطة المنسقة نسبة ١٩ في المائة من أنشطة عمليات القوة، مع إيلاء الاعتبار فقط لأنشطة العمليات التي يمكن تنفيذها بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني. وواصلت القوة المؤقتة إيلاء الأولوية لبعض الأنشطة العملياتية التي تنفذ بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، ومنها تسيير دوريات راجلة على طول الخط الأزرق وتسيير دوريات ليلية. وتهدف القوة إلى زيادة إشراك الجيش اللبناني في مشاريع التنسيق المدني - العسكري بالاستفادة الكاملة من المركز الإقليمي للتنسيق المدني - العسكري لجنوب لبنان، الذي افتتح في أيار/مايو.

١١ - وحافظت القوة المؤقتة على الوتيرة المرتفعة لعملياتها تمشيا مع القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، على النحو الذي أكدت عليه من جديد الفقرة ٢٠ من القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨). ففي الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، أجرت القوة ما متوسطه ١٤ ٣٤٦ من الأنشطة العملياتية العسكرية شهريا، بما في ذلك ٦ ٧٨٢ دورية في المتوسط. وفي كل أسبوع تقريبا، واصلت دوريات القوة الراكبة والراجلة والجوية إحداث أثر عملياتي في جميع البلديات والقرى الواقعة في منطقة العمليات. وزادت وتيرة الزيارات إلى المناطق التي سبق أن شهدت فيها البعثة عدداً أكبر من الحوادث أو القيود على التنقل. وظلت دوريات الاستطلاع الجوي تتركز فوق المناطق التي يتعذر وصول الدوريات البرية إليها، مثل الحيازات العقارية الخاصة أو التضاريس الوعرة أو الأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام المضادة للأفراد.

١٢ - وواصلت القوة المؤقتة تركيز أنشطتها العملياتية على الدوريات، ولا سيما الدوريات الراجلة، على امتداد الخط الأزرق. كما واصلت إجراء عدد كبير من الدوريات الليلية وتعزيز استخدام عتادها الجوي، حيث زادت ساعات الطيران في رحلات الاستطلاع النهارية والليلية شهريا من متوسط ٣٦ ساعة في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و ٥٤ ساعة في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/

يونيه ٢٠١٨ إلى ٦٣ ساعة في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ولا تزال القوة المؤقتة على اتصـال وثيق بالجيش اللبناني من خلال اجتماعات شـهرية وأنشـطة عملياتية مشـتركة، وكذلك بقادة المجتمعات المحلية، لأسباب منها معالجة أي حساسيات لدى المجتمعات المحلية.

١٣ - وواصلت القوة المؤقتة رصد المواقع التي يزعم فيها جيش الدفاع الإسرائيلي وجود أسلحة وبنى تحتية غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة، ولكنها لم تلاحظ انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في تلك المواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - ولاحظت القوة المؤقتة في سياق أنشطتها ١٩٥ حالة لأفراد يحملون أسلحة صيد في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، معظمها في مناطق بسطرة وبليدا وميس الجبل وسردا (جميعها في القطاع الشرقي) ويارون. وأخطرت القوة الجيش اللبناني بكل حادث. كما أعربت للجيش اللبناني عن شواغلها إزاء التقارير التي أفادت بإطلاق أعيرة نارية أثناء جنازة في ١١ آب/أغسطس في صور (القطاع الغربي) ووجود أفراد مسلحين أثناء الاحتفالات بذكرى عاشوراء في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

١٥ - وقد احتُرمت بوجه عام حرية تنقل القوة المؤقتة. وعلى النحو المبين بالتفصيل في المرفق الأول لهذا التقرير، قام ضباطٌ من شرطة البلدية أو قادةٌ محليون أو أفرادٌ من المجتمعات المحلية في بعض الحالات بإيقاف دوريات القوة المؤقتة.

١٦ - ووقَع في ٤ آب/أغسطس حادثٌ من أخطر الحوادث على مدى السنوات الأخيرة التي يكون أفراد القوة المؤقتة طرفاً فيها، وذلك حين قام حوالي ٢٠ شخصاً يرتدون ملابس مدنية بإيقاف دورية للقوة مكونة من أربع مركبات في قرية مجدل زون، بدعوى أن حفظة السلام كانوا يلتقطون صورا فوتوغرافية. وأثناء الحادث، قام عدة أفراد بتحطيم نوافذ مركبات الدورية بمطارق، وإطلاق النار على اثنتين من المركبات أثناء محاولتهما فض الموقف، وصب البنزين على مركبة مما أشعل النيران فيها. وأصيب أحد حفظة السلام داخل المركبة بحروق طفيفة. وقام بعض الأشخاص بالاعتداء على حفظة السلام، بتوجيه اللكمات إلى قائد الدورية وضربه بعصي أثناء محاولته الوساطة لحل الموقف، وركْل وسحْل فرد آخر من حفظة السلام بينما كان على الأرض. ولم يصب أيٌ من حفظة السلام بجروح تتطلب العلاج الطبي. كما صوب أفرادٌ أسلحتهم على أفراد القوة المؤقتة، بما في ذلك من مسافة قريبة، وانتزعوا أسلحتهم أو طالبوا بتسليمها. وطلبت الدورية من الجيش اللبناني توفير دعم فوري. وسُرقت أسلحةٌ وذخائر ومعدات من الدورية، قام الجيش اللبناني في وقت لاحق بإعادة معظمها.

١٧ - وأدان مجلس الأمن في بيانه الصحفي المؤرخ ٩ آب/أغسطس بأشد العبارات الاعتداء على القوة المؤقتة ودعا إلى إجراء تحقيق ذي مصداقية لتحديد الظروف بدقة. وأنجزت القوة تحقيقها الداخلي في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وأجرت الشرطة العسكرية للقوة تحقيقا يقيِّم إجراءات أفراد الأمم المتحدة وأنجزت هي أيضاً تقريرا مؤقتا عن التحقيق. وحثت القوة المؤقتة الجيش اللبناني على إكمال تحقيقه. وأكد رئيس البعثة وقائد القوة للمحاورين من حكومة لبنان على ضرورة إجراء تحقيق كامل ومحاسبة الجناة، وهي رسالة أعيد تأكيدها في المقر. وواصلت القوة المؤقتة دورياتها العادية في مجدل زون، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وأجريت دورية ثانية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأنجزت كلتا الدوريتين دون حوادث. وستواصل القوة المؤقتة إجراء دوريات عادية في هذا الموقع.

١٨ - وبالإضــافة إلى الحادث المذكور أعلاه، حاول أفراد يرتدون ملابس مدنية، في عدة مناســبات، الاســتيلاء على ممتلكات خاصــة بالقوة المؤقتة. ففي ٧ تموز/يوليه، حاول أفرادٌ كان الجيش اللبناني والقوة المؤقتة بصـــدد توقيفهم في كفركلا الاســتيلاء على حاســوب محمول من دورية تابعة للقوة. وفي ١٣ تموز/يوليه، قام عدة أفراد في عيتا الشـعب (القطاع الغربي) بسـد الطريق على دورية وحاولوا سـرقة جهاز اتصـال لاسـلكي. وفي ٦ أيلول/سـبتمبر، قام أحد الأفراد في شـبعا (القطاع الشـرقي) بأخذ بطاقة ذاكرة من آلة تصوير تخص القوة المؤقتة. وقام الجيش اللبناني في وقت لاحق بإعادتها.

١٩ - وواصـــلت القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان دورياتهما في المناطق المحيطة بمواقع المنظمة غير الحكومية اللبنانية ''أخضـــر بلا حدود''، الموجودة بالقرب من الخط الأزرق، حيث أجريا ما متوســـطه ٢٠٠ دورية راكبة و ٢٠ دورية راجلة و ١٠ دوريات استطلاع جوي شـهريا. وعقب وقوع عدة حوادث في أيار/مايو قام فيها أفراد من منظمة ''أخضـــر بلا حدود'' بتوقيف الدوريات، قامت القوة المؤقتة في ٢١ تموز/يوليه بتفتيش أربعة مواقع هي مروحين وعيتا الشعب ولبونة (جميعها في القطاع الغربي) وعديسة (القطاع الشــرقي)، وفي ٢٧ أيلول/ســبتمبر بتفتيش ثلاثة مواقع إضــافية، واحد منها في لبونة واثنان في عيترون (كلاهما في القطاع الغربي). ونظراً لأن جميع المواقع تقع في ملكية خاصـــة، فقد أجريت عمليات التفتيش بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني. ولم تلاحَظ انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٠ - وعلى الرغم من الحوادث المذكورة آنفا، ظلت العلاقة بين الســكان المحليين والقوة المؤقتة إيجابية إلى حد كبير. وواصلت القوة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لدعم بسط سلطة الدولة في الجنوب والمساهمة في قبول القوة.

٢١ - وعلى النحو المبين في مرفقات تقاريري السـابقة، نفذت القوة المؤقتة جميع التوصـيات التي انتهى إليها الاسـتعراض الاسـتراتيجي للقوة في عام ٢٠١٧ التي يمكن تنفيذها وهي تواصـل التقيد بالأولويات المحددة خلال الاستعراض (انظر S/2017/202).

٢٢ - وواصـل مكتب منسـق الأمم المتحدة الخاص لشـؤون لبنان والقوة المؤقتة التحاور مع السـلطات اللبنانية لضـــمان المتابعة المناســبة للاجتماع الوزاري المعروف باســـم مؤتمر روما الثاني، المعقود في آذار/مارس ٢٠١٨، بما في ذلك التزام لبنان بزيادة قوام ووجود الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة من خلال نشـر الفوج النموذجي وبناء قدرات القوات البحرية. وفي تموز/يوليه، حددت الحكومة مبنى في بيت ليف (القطاع الغربي) لكي يسـتخدم مقرا للفوج النموذجي. وتناقش الحكومة، بالتنسـيق الوثيق مع القوة المؤقتة والمنسقة الخاصة بالنيابة لشؤون لبنان، طرائق التنفيذ مع المانحين المحتملين.

٢٣ - ودعما لجهود لبنان الرامية إلى بناء قدرات القوات البحرية اللبنانية، وبالتنســـيق الوثيق معها، نفذت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة عمليات الاعتراض البحري في جميع منطقة العمليات البحرية، حيث أوقفت ما متوسطه ٢٥ سفينة يوميا. ومن مجموع السفن البالغ ٨٩٠ ٢ سفينة التي أوقفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت السلطات اللبنانية بتفتيش ٧٤٥ والتحقق من خلوها من المخالفات.

٢٤ - وتحتفظ القوات البحرية اللبنانية بصورة بحرية لمياهها الإقليمية من خلال محطات الرادار الساحلية الثماني التابعة لها. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، حصلت على شهادة لسفينة ثانية صالحة للإبحار يمكن أن تظل في البحر لفترة تصـل إلى ٤٨ سـاعة. إلا أن كلتا السـفينتين التي صـدرت شـهادات لأطقمها

تخضـــعان حاليا للصـــيانة. ولا تزال القوات البحرية تفتقر إلى القدرات اللازمة للعمل لمســـافة تزيد على ١٢ ميلا بحريا من الساحل، بسبب غياب السفن المناسبة.

٢٥ - وواصـــلت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات القوات البحرية اللبنانية عن طريق إجراء ٣٨٩ دورة تدريبية تهدف إلى تحسين المعايير التشغيلية المشتركة لأنشطة الرصد والتوقيف. وتستعرض الحكومة الخيارات المتاحة لزيادة قدراتها البحرية، بما في ذلك نشر أفراد بحريين متفرغين، وإجراء التدريب، والحصول على أعتدة إضافية. وتعمل القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني لمناقشة الخطوات المفضية إلى وضع خطة شاملة وعملية لتعزيز القوات البحرية. وعلى النحو المطلوب في الفقرة ٧ من القرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨)، ســـأقدم تقييما مشـــفوعا بتوصـــيات في هذا الصـــدد في إطار تقريري العادي القادم.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٦ - استضافت القوة المؤقتة اثنين من الاجتماعات الثلاثية، وذلك في ٦ أيلول/سبتمبر و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، نوقشت خلالهما مسائل الاتصال والتنسيق وانتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وواصل رئيس البعثة وقائد القوة أيضاً الاتصال مع الطرفين بشكل ثنائي لتيسير التوصل إلى حلول مقبولة من الطرفين للمناطق المتنازع عليها على طول الخط الأزرق، وأكد على تدابير بناء الثقة، من قبيل وضـــع علامات مرئية على الخط الأزرق. وأجرى أفراد القوة المؤقتة محادثات ثنائية متواترة مع كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي بشأن مسائل من بينها الترتيبات التكتيكية الرامية إلى الحد من التوترات المتصلة بتكرر الانتهاكات أو وقوع حوادث معينة بالقرب من الخط الأزرق.

٢٧ - وما زالت مســـألة إقامة مكتب اتصـــال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب، إســـرائيل، تثار لدى الســـلطات الإســـرائيلية. وعلى الرغم من موافقتها على اقتراح القوة المؤقتة في عام ٢٠٠٨، ظلت إقامة المكتب معلقة.

٢٨ - وواصلت القوة المؤقتة التنسيق مع حكومة لبنان والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تساعد في بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحماية المدنيين. واستمرت القوة أيضاً في تدريب أفرادها من أجل كفالة التأهب لحماية المدنيين المعرضـين لخطر العنف البدني الوشـيك. ففي آب/أغسـطس، يسـرت القوة عقد حلقة عمل مدتها ثلاثة أسابيع في مرجعيون (القطاع الشرقي) لأفراد قوى الأمن الداخلي بهدف بناء القدرات الوطنية على الحماية، تضـــمنت التدريب على مراعاة الجانب الجنســـاني وحقوق الإنســـان والإسعاف الأولي. ومنذ عام ٢٠١٥، بلغ عدد المشاركين في التدريب ٣٩٠ شخصا. وقدم أيضاً التدريب على المهارات القيادية لمراكز الدفاع المدني وأفرقة مكافحة الحرائق اللبنانية في منطقة عمليات القوة المؤقتة.

٢٩ - وواصلت القوة المؤقتة تدريب الأفراد العسكريين والمدنيين في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاستجابة له. ووفقاً لاستراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، اعتمدت البعثة في آذار/مارس استراتيجية للتكافؤ بين الجنسين للموظفين المدنيين في البعثة. وتتمثل إحدى أولويات القوة المؤقتة في التصـدي لعدم التكافؤ بين الجنسـين بين كبار الموظفين وفي الوحدات التي تخدم بالقوة. وأكد رئيس البعثة وقائد القوة في اجتماعاته مع الســـفراء والزوار من المسؤولين العسكريين للبلدان المساهمة بقوات على أهمية زيادة عدد النساء العاملات في القوة.

جيم – نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٠ – لم يُحرز أي تقدم نحو نزع سلاح الجماعات المسلحة. ولا يزال حزب الله يعلن على الملأ بأنه يحتفظ بقدرات عسكرية. ففي ١٤ آب/أغسطس، زعم أمينه العام حسن نصر الله أن ”حزب الله قد لا يكون أقوى جيش في الشرق الأوسط، لكنه بالتأكيد أقوى من الجيش الإسرائيلي“ وأن ”المقاومة في لبنان، مع ما تمتلك من سلاح وأفراد وخبرة وقدرات، أقوى من أي زمان مضى“. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، قال مخاطبا إسرائيل: ”أياً كان ما تفعلونه لقطع الطريق، فقد انتهى الأمر، وباتت المقاومة تملك صواريخ دقيقة وغير دقيقة وإمكانات تسليحية“. وأضاف قائلا إنه ”إذا فرضت إسرائيل على لبنان حربا، فستواجه إسرائيل مصيرا وواقعا لم تتوقعه في يوم من الأيام.“ وفي رد مباشر على ذلك، حذر رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، قائلا ”إذا واجهنا [نصرُ الله]، فسيتلقى ضربةً مميتة لا يمكنه حتى تصورها.“ ولا يزال استمرار حزب الله وغيره من الجماعات في حيازة السلاح خارج نطاق سيطرة الدولة يقوّض قدرة حكومة لبنان على ممارسة سيادتها وسلطتها على إقليمها بشكل كامل.

٣١ – وقال السيد نتنياهو في ملاحظات ذكرها خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، إن جمهورية إيران الإسلامية ”توجه حزب الله لبناء مواقع سرية لتحويل مقذوفات غير دقيقة إلى قذائف دقيقة التوجيه“ واتهم حزب الله بأنه ”يتعمد استخدام الأبرياء في بيروت كدروع بشرية“. وفي إطار ممارسة حق الرد في الجمعية العامة، شجب ممثل جمهورية إيران الإسلامية المعلومات التي قدمها السيد نتنياهو. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، رفض وزير خارجية لبنان، جبران باسيل، المزاعم ودعا أعضاء السلك الدبلوماسي إلى القيام في ١ تشرين الأول/أكتوبر بجولة إلى المواقع المذكورة، مع إقراره بأن حزب الله أدلى ”ببيانات كثيرة ... تؤكد امتلاك[ه] لقذائف دقيقة“. إلا أن السيد نتنياهو أكد في رده على ذلك أن أعضاء السلك الدبلوماسي لم يؤخذوا إلى مرفق الإنتاج السري الفعلي.

٣٢ – وأنكر حزب الله التقارير الواردة في وسائل الإعلام في ١٩ آب/أغسطس ومفادها أنه يحتفظ بمرافق للاحتجاز والاستجواب، بما في ذلك في الضواحي الجنوبية لبيروت والبقاع.

٣٣ – وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن الجيش اللبناني وأجهزة الأمن نفذا ٣٩ عملية اعتقال لأشخاص بتهم تتعلق بالإرهاب، بمن فيهم أشخاص يشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وجبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا). وفي ١ آب/أغسطس، أحيل إلى القضاء ثمانية مواطنين لبنانيين يشتبه في أنهم قاتلوا فيما سبق إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية، في الجمهورية العربية السورية والعراق، بتهم تتعلق بالإرهاب. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، ألقى الجيش اللبناني القبض على مواطنين لبنانيين هاربين من العدالة، في بعلبك، لقيامهما بحسب التقارير بالتحريض على اشتباكات مسلحة. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أطلق النار على أحد عناصر قوى الأمن الداخلي في يمونة بالبقاع. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، انتشر الجيش اللبناني في بعلبك عقب تبادل إطلاق النيران بين مسلحين لم يتسن تحديد هويتهم.

٣٤ – وشهدت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينية وقوع عدة حوادث محلية. ففي ٢٣ تموز/يوليه، أصيب عدة أشخاص في مخيم البرج الشمالي بجروح في منازعة شخصية احتدمت إلى حد إطلاق النار. وفي الفترة ما بين ٢٣ و ٢٧ تموز/يوليه، ألقت القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة القبض على عدة أشخاص مشتبه فيهم عقب وقوع هجمات بالقنابل اليدوية في مخيم الرشيدية بالقرب من صور. وفي

مخيم الميّه وميّه، عثر على شخص اعتقلته جماعة أنصار الله بالقرب من صيدا للاشتباه في ضلوعه في محاولة اغتيال زعيم الجماعة، جمال سليمان، في وقت لاحق مشنوقا في مقر الجماعة في ٢٢ تموز/يوليه. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اعتقلت قوى الأمن الداخلي شخصا يزعم أنه منتسب لجماعة أنصار الله، في صيدا، في سياق محاولة اغتيال مسؤول بسفارة فلسطين في عام ٢٠١٧. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت اشتباكات بين حركة فتح وجماعة أنصار الله قتل فيها بحسب التقارير شخصان وجرح أكثر من ٢٠ شخصا. وأسفرت اشتباكات أخرى وقعت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عن مقتل أحد المقاتلين وجرح عدة أشخاص آخرين من بينهم فردان بالجيش اللبناني. وبدأ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر سريان اتفاق لوقف إطلاق النار يتضمن نشر أفراد غير مسلحين من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لرصد الاتفاق. وأسفر القتال عن النزوح القسري لمعظم سكان المخيم، ووقوع أضرار بالغة، ووقف عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

٣٥ - وفي مخيم عين الحلوة بالقرب من صيدا، تفاقمت الحالة الأمنية في ١٥ أيلول/سبتمبر حين قتل شخص بعد أن أطلق عليه النار ابن عضو بارز في جماعة بلال بدر المتطرفة. وأغلقت مدارس الأونروا لمدة يوم. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أعيد تنشيط القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة في مخيم عين الحلوة، التي علق عملها في تموز/يوليه وسط توترات بين فصيلي فتح وحماس. ودفعت التوترات العامة بين فتح وحماس حركة أمل إلى التوسط للمصالحة بينهما في ٢ آب/أغسطس.

٣٦ - ولم يحرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، والتي ما زالت تنتقص من السيادة اللبنانية وتعرقل قدرة الدولة على رصد أجزاء من الحدود والسيطرة عليها بفعالية.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٣٧ - تواصل تردد مزاعم بشأن نقل أسلحة إلى جهات مسلحة من غير الدول، وهي مسألة تبعث على القلق بشدة. ولئن كانت الأمم المتحدة تأخذ هذه المزاعم مأخذ الجد، فهي ليست في وضع يسمح لها بأن تتحقق منها بشكل مستقل. وفي حال ثبوت صحة هذه المزاعم، فإنها ستشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويرد المزيد من المعلومات في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٣٨ - وتواصلت البلاغات عن مشاركة حزب الله في المعارك الدائرة في الجمهورية العربية السورية. وعلى النحو المشار إليه في تقريري عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2018/920)، أكد الأمين العام لحزب الله في ١٩ أيلول/سبتمبر من جديد ''أننا متفقون على ضرورة أن تنأى الحكومة بنفسها، ولكن القوى السياسية لا تنأى بنفسها''، وأضاف أن ''وجودنا هناك يتوقف على قبول واحتياج الحكومية السورية ... إن ما يجري بالمنطقة يرسم مصير لبنان والمنطقة''. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن رئيس لبنان، ميشال عون، ذكر أن حزب الله ''يدافع عن الأراضي'' من خلال أنشطته في الجمهورية العربية السورية. وزُعم أيضا أن عددا من المواطنين اللبنانيين لا يزالون يقاتلون إلى جانب الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في الجمهورية العربية السورية.

٣٩ - وعلى النحو المشار إليه في ذلك التقرير نفسه، أشار الممثل الدائم لليمن في رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/595) إلى ما أفيد بأنه اجتماع عقد في ١٩ آب/أغسطس بين الأمين العام لحزب الله ووفد من الحوثيين اليمنيين. وأعرب في الرسالة عن قلقه إزاء ''نقل حزب الله للمستشارين والمدربين العسكريين إلى انقلاب الحوثيين'' باعتبار أن ذلك يشكل ''تهديدا إقليميا وعالميا خطيرا''، وطلب إلى المجلس أن يقوم، عن طريق لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، ''وفي إطار ولاية اللجنة، بالتحقيق في أنشطة حزب الله التي تشكل تهديدا خطيرا لليمن، واتخاذ التدابير المناسبة''.

٤٠ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أجاز مجلس النواب اللبناني قانونا يأذن بالتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. وتتركز المعاهدة على تعزيز مسؤولية الحكومات في منع النقل والتداول غير المشروعين للأسلحة خارج سيطرة الدولة. وسيكون لبنان ملزما بالإبلاغ سنويا عن تنفيذ المعاهدة.

٤١ - وفي سياق عمليات واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب والاتجار، عزز الجيش اللبناني مواقعه على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية، بنشر أفواج الحدود البرية وتشييد أبراج المراقبة. وفي ١٤ آب/أغسطس، رأس قائد الجيش اللبناني، العماد جوزيف عون، اجتماعا للجنة المشتركة المسؤولة عن برنامج المساعدة في حماية الحدود الذي تنفذه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في مركز التدريب المركزي بقاعدة رياق الجوية في البقاع لتقييم الأمن على طول الحدود الشرقية والشمالية للبنان.

٤٢ - وازداد انخفاض عدد حوادث إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. ومع ذلك، تشير بيانات الجيش اللبناني إلى أن ١ ٠٠٦ من الرعايا السوريين قد اعتقلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لدخول لبنان بطريقة غير قانونية. وألقت السلطات اللبنانية القبض على ١٦ شخصا فيما يتصل بتهريب الأشخاص. وفي عمليات منفصلة قام بها الجيش اللبناني، قتل في ٢٢ حزيران/يونيه على مشارف المصنع شخص يزعم أنه مهرب وأصيب آخر بجروح؛ وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، توفي مواطن سوري على مشارف الصويري وأصيب أربعة آخرون بجروح؛ وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب شخصان بجروح في الصويري.

٤٣ - وفي إطار الجهود المبذولة للتصدي لشبكات الاتجار غير القانونية عبر الحدود في منطقة بعلبك - الهرمل، شمال البقاع، عززت حكومة لبنان الأمن في المنطقة، تمشيا مع خطتها التي أقرها المجلس الأعلى للدفاع في ١٩ حزيران/يونيه. وفي ٢٣ تموز/يوليه، قتل تاجر مخدرات محلي بارز وثمانية من أعوانه خلال غارة شنها الجيش اللبناني في بعلبك، ألقي فيها القبض على ٤١ شخصا. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، قتل جندي لبناني وجرح ستة آخرون في غارة في الهرمل، في حين ألقي القبض على أحد الهاربين. وفي وقت لاحق، أفادت التقارير بأن الجيش اللبناني ألقى القبض في ١ تشرين الأول/أكتوبر على ١٠ هاربين وقام بمصادرة أسلحة وذخائر ومخدرات. وأجرى الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي عمليات لمكافحة الإرهاب في مستوطنات سورية عشوائية، أسفرت عن اعتقال عدة أشخاص في عرسال وعكار وحولهما.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٤ - واصل الجيش اللبناني عمليات إزالة الألغام على طول الخط الأزرق وفي المناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن وقوع ضحيتين للذخائر غير المنفجرة شمال نهر

الليطاني وضـــحية واحدة جنوب نهر الليطاني، حيث انفجرت قنبلة عنقودية من مخلفات الحرب بالقرب من بلدة حولا (القطاع الشرقي) في ٢٣ أيلول/سبتمبر مما أسفر عن إصابة أحد السكان المحليين بجروح خطيرة. وشاهدت القوة المؤقتة أيضاً عددا من حرائق الغابات فاقمها وجود ألغام في يارون (القطاع الغربي) وبليدا وميس الجبل وحولا (جميعها في القطاع الشـــرقي)، مما تســـبب في وقوع عدة انفجارات خارج السيطرة. وفي ١٦ تموز/يوليه، شرع المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام في إجراء مسح غير تقني على طول ١٢٠ مليون متر مربع من الحدود الشـمالية الشـرقية لتحديد المناطق التي يجب تطهيرها، بدعم من الفريق الاستشـاري المعني بالألغام والمنظمة النرويجية للمسـاعدة الشـعبية. وقد تعهد عدة مانحين بتقديم أموال لأنشطة التطهير وفقا لنتائج المسح.

٤٥ - وظهر لبنان بوصـــفه نموذجا يحتذى للتقدم في الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية المعقود في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سـبتمبر ٢٠١٨. ومن إجمالي المبلغ الذي تعهدت به الحكومة وقدره ٥٠ بليون ليرة لبنانية (٣٣ مليون دولار) على مدى الســنوات الخمس القادمة لإزالة الذخائر العنقودية، خصص مبلغ قدره ٧,٥ بلايين ليرة لبنانية (٥ ملايين دولار) في ميزانية عام ٢٠١٨.

٤٦ - وقامت ســتة من أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة وفريقان لإبطال الذخائر المتفجرة بتطهير أرض مساحتها ٤٣٩ ١١ مترا مربعا وتدمير ٣٤٧ لغما مضادا للأفراد، بما في ذلك عبوة من الذخائر غير المنفجرة بالقرب من منصــة للطائرات العمودية للقوة المؤقتة في منطقة عمليات القوة. وجرى تخزين قنبلتين من قنابل الهاون عثر عليهما في أحد مواقع القوة ريثما يتم تدميرهما بشكل مأمون.

٤٧ - وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٥٨ زيارة رصد لضمان الجودة إلى أفرقة إزالة الألغام بالبعثة للتأكد من الأمان والفعالية في عمليات القوة المؤقتة لإزالة الألغام وقدمت ١٣ إحاطة للأمان والتوعية بشـأن الألغام الأرضـية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع لفائدة ٢٩٢ من أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين.

واو - ترسيم الحدود

٤٨ - لم يُحرَز أي تقدم نحو ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية أو تعليمها. ولم ترد بعد ردود من الجمهورية العربية السـورية وإسـرائيل بشـأن التعليم المؤقت لحدود منطقة مزارع شـبعا على النحو المقترح في تقريري المؤرخ ٣٠ تشـــرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيـذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

٤٩ - وظلت المنازعة القائمة بين لبنان وإسرائيل على منطقتَيهما الاقتصاديتين الخالصتين دون حل. وذكر رئيس لبنان في بيان أدلى به في ١ آب/أغسـطس أن ''محاولات إسـرائيل لن تحول دون عزمنا على المضـي في الاستفادة من ثروتنا النفطية وقد بتنا على مشـارف مرحلة التنقيب''. وتم المضـي في أنشـطة للتنقيب يقوم بها اتحاد يضم ثلاث شركات نفط دولية منحها لبنان تراخيص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

٥٠ - واصـل رئيس الوزراء المكلف، سـعد الحريري، منذ تعيينه في ٢٤ أيار/مايو، قيادة المشـاورات مع جميع الشخصيات السياسية المعنية لتشكيل الحكومة الجديدة. وقدم إلى الرئيس في ٣ أيلول/سبتمبر اقتراحا بشأن مجلس الوزراء الجديد. وقال الرئيس في بيان أدلى به إنه سيواصل مشاوراته مع رئيس الوزراء المكلف.

٥١ - وريثما تشـكَّل الحكومة الجديدة، دعا رئيس مجلس النواب، نبيه بري، إلى عقد اجتماعات مشتركة للجان البرلمانية المعنية بتشريعات رئيسية، وعقب مشاورات مع رئيس الوزراء المكلف، دعا إلى انعقاد البرلمان يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر. وأجاز البرلمان في جملة تشريعات ١٦ قانونا، منها قانون يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة وقوانين أخرى ذات صلة بجدول أعمال المؤتمر الدولي لدعم التنمية والإصلاحات في لبنان تتعلق بمعالجة النفايات، والوساطة القضائية، والشفافية في مجالي النفط والغاز، والمعاملات الإلكترونية والبيانات الشخصية، وقانون حماية المبلغين عن المخالفات. ولا تزال المناقشات جارية بشأن إنشاء آلية لمتابعة المؤتمر عملا بالبيان الختامي المؤرخ ٦ نيسان/أبريل.

٥٢ - وعقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٦ أيار/مايو، ورد إلى الآلية المنشأة لتسوية المنازعات الانتخابية، المجلس الدستوري، ١٧ طعنا، لم يصدر قرار بشأنها بعد. وفي الوقت نفسه، قدمت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي في ١٧ تموز/يوليه تقريرها النهائي مشفوعا بتوصيات بشأن معالجة الثغرات في الأنظمة التي تحكم تمويل الحملات الانتخابية وعدم التساوي في الوصول إلى وسائل الإعلام، والتمثيل الناقص للمرأة في البرلمان، وقدرات هيئة الإشراف على الانتخابات. وسلطت البعثة الضوء على التحسينات، بما في ذلك النظام النسبي الجديد، والتصويت في الخارج، وزيادة سرية الناخبين.

٥٣ - وعقب مؤتمر روما الثاني، أعلنت عدة بلدان تقديم تبرعات مالية جديدة أو فتح خطوط ائتمان لتعزيز الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي تمشيا مع خططها الاستراتيجية. غير أن وتيرة تنفيذ تلك الالتزامات الجديدة تباطأت في غياب حكومةٍ تصيغ الاتفاقات الثنائية وتشرف على تنسيق المساعدة المتعددة الأطراف. وتواصلت برامج الدعم الثنائية القائمة، وفي ٢٦ حزيران/يونيه، في واشنطن العاصمة، شارك قائد الجيش اللبناني في أول اجتماع يعقد منذ عام ٢٠٠٨ للهيئة المشتركة للتعاون العسكري بين الولايات المتحدة ولبنان.

٥٤ - ولم تدخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حيز التشغيل بعد، إذ لم يخصِّص البرلمان تمويلا لها، ولم يؤد أعضاؤها المعينون في ٢١ أيار/مايو اليمين أمام الرئيس. وفي الوقت نفسه، زادت الشواغل المتعلقة بحرية التعبير في لبنان. ففي ١٦ آب/أغسطس، استُدعي رئيس المركز اللبناني لحقوق الإنسان لاستجوابه من قِبل مكتب جرائم الفضاء الإلكتروني التابع لقوى الأمن الداخلي بشأن مشاركة منشورة في وسائل التواصل الاجتماعي. وفي ١٧ آب/أغسطس، كتب اتحاد من المنظمات غير الحكومية إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير للدعوة إلى إدانة استمرار استدعاء لبنان للنشطاء. وفي وقت لاحق، كتبت المفوضية إلى المدير العام لقوى الأمن الداخلي ووزير العدل والمدعي العام لبيان شواغلها بشأن القيود المفروضة على حرية التعبير والممارسات التي صاحبت بحسب التقارير اعتقال بعض النشطاء والمدونين.

٥٥ - وفي الفترة بين ١١ و ٢١ أيلول/سبتمبر، قُدمت المرافعات الختامية في قضية *المدعي العام ضد عياش وآخرين* في المحكمة الخاصة للبنان. وقد تعهّد رئيس الوزراء المكلف، بعد حضوره افتتاح جلسات الاستماع النهائية، مشدداً على أهمية استقرار لبنان وأمنه، بأن يتعامل مع الحكم الصادر عن محاكمة ”من موقعه كمسؤول بمسؤولية كاملة لحماية البلد واللبنانيين“.

٥٦ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان ٦٦٧ ٩٧١ من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) في لبنان، منهم ٥٦٢ ٩٥٢ من اللاجئين السوريين و ١٠٥ ١٩ من اللاجئين وطالبي اللجوء من جنسيات أخرى. وقد علقت الحكومة منذ عام ٢٠١٥ عمليات تسجيل اللاجئين السوريين الجدد التي تقوم بها المفوضية. أما الانخفاض في عدد اللاجئين السوريين المسجَّلين فيُعزى أساساً إلى الوفيات الطبيعية والتنقلات الثانوية وإعادة التوطين والعودة التلقائية إلى الجمهورية العربية السورية.

٥٧ - وتواصلت عمليات عودة الأفراد التلقائية من اللاجئين السوريين، حيث بلغ عدد الأفراد العائدين ٤٣٠ ٣ فردا في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وعاد ٦٠٠ ٣ شخص آخرين إلى الجمهورية العربية السورية خلال الفترة نفسها في تنقلات جماعية، يسّرتها المديرية العامة للأمن العام اللبناني بالتنسيق مع السلطات السورية. ومع أن المفوضية لم تشارك في تنظيم عمليات العودة تلك، فقد تولّت تنسيقها مع المديرية وكانت حاضرة في كل نقطة مغادرة. وقدمت المفوضية الدعم إلى اللاجئين العائدين في الحصول على الوثائق المدنية وشهادات التعليم وغير ذلك من المسائل البالغة الأهمية بشأن إعادة استقرارهم في الجمهورية العربية السورية.

٥٨ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، التقى في بيروت وفد دبلوماسي وعسكري روسي رفيع المستوى مع مسؤولين لبنانيين، من بينهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المكلف ورئيس البرلمان، لمناقشة المبادرة الروسية بشأن عودة اللاجئين السوريين. ثم أُعلن عن تشكيل لجنة تنسيق لبنانية روسية في أيلول/سبتمبر.

٥٩ - ويُذكر في عملية التقييم المقبل لمدى ضعف اللاجئين السوريين في لبنان لعام ٢٠١٨ أن ٦٨ في المائة منهم يعيشون تحت خط الفقر الوطني البالغ ٣,٨٤ دولارات يومياً وأن ٥١ في المائة منهم يعيشون تحت خط الفقر المدقع. ولا تتجاوز نسبة مَن يتمتعون بالإقامة القانونية في البلد من اللاجئين السوريين ٢٧ في المائة رغم إقرار تعميمات في عام ٢٠١٧ بإلغاء الرسوم وتسهيل الإجراءات، تمشياً مع ورقة الشراكة مع لبنان المنبثقة عن مؤتمر ''بروكسيل الثاني''، الذي عُقد في نيسان أبريل.

٦٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، بلغت الموارد الإنسانية المتاحة للبنان في عام ٢٠١٨ ما قدره ١,٢٦ بليون دولار، يشمل مبلغا قدره ٥٩٦ مليون دولار مقدم من الجهات المانحة ومبلغا قدره ٢٦٧ مليون دولار ملتزَم به لعام عام ٢٠١٨، إضافةً إلى أرصدة مرحَّلة من عام ٢٠١٧. وما زالت الأرقام المبلَّغ عنها تبيّن نقصا في الوضوح فيما يتعلق بالتمويل المتاح بعد عام ٢٠١٨ والتزامات متعهّد بها للبنان لا يتجاوز قدرها ٢٥٠ مليون دولار، وتقييد لقدرة الشركاء على التخطيط لحلول أكثر استدامة لغرض تلبية الاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار.

٦١ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، تم تمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة بنسبة ٣٤ في المائة، بمبلغ ٩١٨ مليون دولار، يشمل مبلغ ٣٢٧ مليون دولار رُحِّل من عام ٢٠١٧. فعلى الرغم من استمرار الدعم المقدم من جهات مانحة رفيعة المستوى إلى لبنان، أدى العجز في التمويل إلى فجوات فورية في المجالات البرنامجية المتعلقة بالصحة، والمياه والنظافة الصحية، والمأوى، والمساعدة الشتوية، الموجهة للاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

٦٢ - وقد أدت حالة الغموض التي تكتنف الحالة المالية للأونروا ومدى قدرة الوكالة على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، إلى اعتصامات واحتجاجات ومظاهرات سلمية. فقد فتحت مدارس الأونروا أبوابها في لبنان في ١ أيلول/سبتمبر، فأتاح ذلك لنحو ٠٠٠ ٣٧ من التلاميذ في ٦٥ مدرسة فرصة متابعة دراستهم. وعلى هامش افتتاح أسبوع دورة الجمعية العامة الثالثة والسبعين، شاركتُ في اجتماع، اشترك في رئاسته كل من الأردن وألمانيا وتركيا والسويد واليابان والاتحاد الأوروبي، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، بهدف التشديد على أهمية الأونروا لرفاه اللاجئين الفلسطينيين واستقرارهم في المنطقة. وقد جمع الاجتماع مبلغا إضافيا قدره ١٢٢ مليون دولار في شكل تعهدات جديدة للوكالة.

٦٣ - وقدّم لبنان في ١٨ تموز/يوليه تقرير استعراضه الوطني الطوعي الأول خلال الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقدم التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبرز نائب رئيس الوزراء، غسان حاصباني، في عرضه، التحديات التي تعترض لبنان، وهي نقص البيانات، والحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية للقطاع العام، والحاجة إلى وضع خطة إنمائية.

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٤ - داومت قوة الأمم المتحدة المؤقتة على استعراض خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من المخاطر، خاصة في أعقاب تلقّيها تحذيرات بشأن تهديدات أمنية، وعملت مع السلطات اللبنانية عن كثب على تنسيق هذه الخطط والتدابير. وقد أجريت عمليات أمنية لاختبار مدى استعداد الموظفين المدنيين والعسكريين للإجلاء في حالة حدوث أزمة. وفي منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، استمر تطبيق تدابير أمنية مشددة لتأمين التنقلات الرسمية لموظفي الأمم المتحدة، تضمنت الاستعانة بحرّاس مسلحين.

٦٥ - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير القضايا المرفوعة في المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة أو في ارتكابها. وعقدت المحكمة العسكرية الدائمة جلسات في ١٠ نيسان/أبريل بشأن الهجوم الذي تعرّض له حفظة سلام تابعين للقوة المؤقتة كانوا يعملون في الوحدة الإسبانية في عام ٢٠٠٧، وفي قضية تتعلق بنية ارتكاب عمل إرهابي فُتح ملفها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن المقرر عقد الجلسات المقبلة بشأن كلتا القضيتين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي القضية المتعلقة بالشروع في تنفيذ هجوم خطير ضد القوة المؤقتة في عام ٢٠٠٨، التي طعن في الحكم فيها أحد الجناة الأربعة المدانين، فإن من المقرر أن تُعقد الجلسة المقبلة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وتتواصل التحقيقات الثلاثة بشأن الهجمات الخطيرة التي ارتُكبت ضد القوة المؤقتة في ٢٧ أيار/مايو و ٢٦ تموز/يوليه و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بناء على تعليمات قضائية إضافية صدرت عن قاضي التحقيق. وفي حالة قضايا القتل التي وقعت عام ١٩٨٠ عندما قُتل اثنان من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة من أيرلندا رمياً بالرصاص وأصيب آخر بجروح، فتحت المحكمة العسكرية الدائمة من جديد إجراءات المحاكمة وعقدت جلسة استماع في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ومن المقرر أن تُعقد الجلسة المقبلة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وأجرت القوة المؤقتة أيضا متابعة مع الجيش اللبناني بشأن حادث ٤ آب/أغسطس الذي وقع في مجدل زون (انظر الفقرة ١٦).

رابعا - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٦ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من ١٠ ٥١٩ من الأفراد العسكريين مقدَّمين من ٤١ بلداً مساهماً بقوات، من بينهم ٥٣٠ امرأة (٥ في المائة)؛ و ٢٣٣ من الموظفين الدوليين، من بينهم ٧٦ امرأة؛ و ٥٨٠ من الموظفين المدنيين الوطنيين، من بينهم ١٥٥ امرأة (٢٧ في المائة). وكان قوام القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة مؤلفاً من ست سفن، وطائرتَي هليكوبتر، و ٧٧٣ فرداً من مجموع العسكريين التابعين للقوة، من بينهم ٣٠ امرأة (٤ في المائة). إضافةً إلى ذلك، يعمل ٥٥ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم سبع نساء (١٣ في المائة)، لدى فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون لإشراف القوة المؤقتة من ناحية العمليات.

خامسا - السلوك والانضباط

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم ترد إلى القوة المؤقتة أو مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان أي ادعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيَين. وقد استمر الكيانان في تنفيذ وتعزيز تدابير منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقامت القوة المؤقتة بسبع زيارات لغرض التقييم إلى القطاعات في منطقة عملياتها لتقييم التغييرات في بيئة المخاطر وتقديم إحاطة للقادة العسكريين بشأن المساءلة التي يخضعون لها فيما يتعلق بمسائل السلوك والانضباط. وواصلت شبكة منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في لبنان التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري إطلاع المجتمعات المحلية على معايير السلوك المتوقع أن يتقيّد بها موظفو الأمم المتحدة ووسائل الإبلاغ عن سوء السلوك. وواصلت القوة المؤقتة والمكتب الترويج لبيئة عمل مثمرة تتسم بالتجانس والشمولية، مع التركيز على الحماية من التحرش الجنسي وغيره من أشكال السلوك الممنوع إتيانه.

سادسا - الملاحظات

٦٨ - دعماً لتحقيق الاستقرار في البلد، أُهيب بالقيادات السياسية وجميع الأحزاب السياسية في لبنان أن تعجِّل بما تبذله من جهود لتشكيل حكومة تكون شاملة للجميع. فالزخم في اتجاه تجديد الحوكمة المؤسسية الذي تولّد عن الانتخابات البرلمانية يجب صونه لصالح لبنان لكي يتسنى له الاستفادة بالكامل من خريطة الطريق المتعلقة بالدعم الدولي التي صيغت في المؤتمرات التي عُقدت في روما وباريس وبروكسل. ولقد حان الأوان لنبذ الخلافات وتكثيف الحوار وتغليب المصلحة الوطنية على الاعتبارات السياسة الحزبية. ولا بد من التحلي بالرغبة في التسوية لإيجاد قاسم مشترك، وتجنب خطر تجدُّد الشلل المؤسسي والتعجيل بتشكيل حكومة تصون التوازن المكرَّس في اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ والدستور.

٦٩ - وأهيب أيضا بالسلطات المقبلة أن تواصل سياسة النأي بالنفس التي يتبعها لبنان، بما يتفق مع إعلان بعبدا لعام ٢٠١٢، وأدعو جميع الأطراف اللبنانية والمواطنين اللبنانيين إلى الكفّ عن الانخراط في النزاع السوري وسائر النزاعات في المنطقة. فتنقُّل المقاتلين ونقل العتاد الحربي المزعومين عبر الحدود اللبنانية - السورية، ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٠ - ويثير امتلاك أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة، باعتراف متكرر من حزب الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى من غير الدول، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قلقا بالغا ويشكّل تهديدا خطيرا لاستقرار لبنان والمنطقة. واستمر أيضا وُرود ادعاءات بعمليات نقل غير مشروع للأسلحة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول في لبنان، وهو أمر يثير قلقا بالغاً. فليس بوُسع الأمم المتحدة أن تتحقق من مدى صحة هذه الإفادات بطريقة مستقلة. غير أن عمليات النقل هذه، إذا ثبتت صحتها، ستشكّل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأود أو أرحّب بالخطوات التي يتخذها لبنان نحو تعزيز تنظيم عمليات نقل وتجارة الأسلحة على الصعيد الدولي. وفي ذلك الصدد، أهيب بالدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان، من غير مَن تأذن له حكومة لبنان، بأسلحة وما يتصل بها من عتاد.

٧١ - وعلاوةً على ذلك، أهيب بالحكومة أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف ومن القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ والقرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني.

٧٢ - ويظل استمرار التزام جميع الأطراف بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أمرا لا غنى عنه لاستقرار لبنان والمنطقة. فمن المثير للقلق سواد عدم وفاء إسرائيل ولبنان بالقرار وتماديهما في الانتهاكات. فعدم الامتثال يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث توترات واحتمال تصعيدها لتتحول إلى أعمال عدائية. وأحث كلا الطرفين على مضاعفة جهودها الرامية إلى التقيد التام بالقرار، وتوطيد فترة التهدئة التي شهدتها السنوات الماضية، والتحرك على نحو حاسم صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، على النحو المنصوص عليه في القرار. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم للطرفين في هذا الصدد. وستواصل المنظمة دعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر عن طريق الحوار، والتماس الفرص لبناء الثقة، وتهيئة بيئة تفضي إلى تسوية التظلّمات الأساسية، بسبل شتى منها المساعي الحميدة المستمرة التي تبذلها منسِّقتي الخاصة بالنيابة ورئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد القوة.

٧٣ - وأدين بشدة الهجوم الذي استهدف في ٤ آب/أغسطس حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مجدل زون، وأهيب بالجيش اللبناني أن يستكمل تحقيقه في هذا الاعتداء وبحكومة لبنان أن تكفل محاسبة الجناة. فقد كانت لبعض المعتدين الضالعين في الهجوم نيةٌ واضحة في إيذاء حفظة السلام. ومن حُسن الحظ أن هذه الحوادث لم تخلِّف أي إصابات كبيرة. وتكتسي حرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بما في ذلك على امتداد الخط الأزرق بأكمله، أهمية حاسمة. فعلى السلطات اللبنانية أن تفي بمسؤوليتها عن كفالة حرية تنقل أفراد القوة المؤقتة وسلامتهم بدون عوائق.

٧٤ - وأود أن أرحّب بالتطور المتمثل في استمرار الهدوء النسبي السائد على امتداد الخط الأزرق منذ عام ٢٠٠٦. فمواطنو لبنان وإسرائيل على السواء يتمتعون بمنافعه. غير أنه هدوءٌ لا يجب اعتباره أمرا مسلَّما به. ففي ظل انعدام وقف دائم لإطلاق النار، ما زالت الحوادث تنطوي على إمكانية تصعيد التوترات بسرعة. وعلى جميع الجهات المعنية أن تتحمل المسؤولية وتكفّ عن إصدار خطابات واتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة عدم الثقة وبالوضع إلى التصعيد. وأود أن أثني على الطرفين على تفاعلهما البناء في إطار المنتدى الثلاثي، بما في ذلك على صعيد الجهود المبذولة لمعالجة

المنازعات المتعلقة بمناطق محددة على امتداد الخط الأزرق. غير أن القلق ما زال يساورني لأن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المناطق المتنازع عليها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التوترات في ظل تمادي جيش الدفاع الإسرائيلي في أعماله جنوب الخط الأزرق. وأهيب مرة أخرى بالطرفين أن يواصلا، قدر الإمكان، الاستفادة على الوجه الكامل من ترتيبات الاتصال والتنسيق التي وضعتها القوة المؤقتة، وأن يبذلا مزيدا من الجهود لإيجاد سبيل للمضي قدماً من أجل تسوية النقاط الخلافية القائمة.

٧٥ - وتجري عمليات التحليق الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية كل يوم تقريباً، وتفيد تقارير أنها تشمل معظم أراضي البلد. فهذا التصرف يشكِّل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولسيادة لبنان. وما زال جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل شمال الغجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق في انتهاك طويل الأمد للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكرر إدانتي لكل انتهاك للسيادة اللبنانية، ودعوتي إسرائيل إلى أن توقف انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني وتسحب قواتها من شمال الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

٧٦ - وما زالت المنازعة على منطقتَي لبنان وإسرائيل البحريتين الاقتصاديتين الخالصتين تشكّل بؤرة ساخنة للتوتر وانعدام الثقة. ولذلك أشجّع الطرفين على التماس السبل الكفيلة بالتخفيف من حدة التوترات، وهو ما سيهيِّئ الظروف المواتية للحوار وللتوصل لنهاية الأمر إلى حل. والأمم المتحدة مستعدة لدعم الطرفين في هذه المساعي.

٧٧ - ويظل تعزيز مؤسسات الدولة في لبنان أمرا أساسيا لكفالة الاستقرار. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى لبنان في هذا الصدد، ولا سيما من أجل بناء قدرات مؤسساته الأمنية بصفتها المدافعة الوحيدة عن سيادة البلد. ومتابعةً لمؤتمر روما الثاني، أشجع الدول الأعضاء على أن تواصل تنفيذ الالتزامات القائمة بتقديم الدعم إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية اللبنانية، مستفيدةً من الخطط الاستراتيجية لكل منها، بما في ذلك في سياق آلية الحوار الاستراتيجي.

٧٨ - وأرحب بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لنشر فوج نموذجي. وأهيب بالحكومة أن تكثّف جهودها المبذولة لتفعيل الفوج، بالاعتماد على الدعم المستمر المقدَّم من القوة المؤقتة والمجتمع الدولي. وأحث علاوةً على ذلك الحكومة على أن تعطي الأولوية للجهود المبذولة لتعزيز قدرة القوات البحرية. وستواصل القوة المؤقتة ومنسقتي الخاصة بالنيابة دعم ما تبذله من جهود في ذلك الصدد.

٧٩ - ويشكّل المضي قدما في التزام الرئيس بالدعوة لإجراء حوار وطني من أجل وضع استراتيجية دفاع وطنية أمر أساسي لتعزيز قدرة لبنان على ممارسة سلطة الدولة بفعالية. فهذه العملية ينبغي أن تكون تحت إشراف وقيادة اللبنانيين وضامَّة لجميع الأطراف وشاملة ومستدامة ومتماشية مع التزامات البلد الدولية. وينبغي تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

٨٠ - وأرحب بمشاركة البرلمان النشطة بقيادة رئيسه في الدفع قدما بجدول الأعمال التشريعي، بما فيه ما يتصل بالالتزامات التي تم التعهّد بها في المؤتمر الدولي لدعم للتنمية والإصلاحات في لبنان، الذي عُقد في نيسان/أبريل. وفي خضم التحديات الاقتصادية التي تواجه البلد، فإن خطة الإصلاح المتفق عليها في ذلك المؤتمر لم تكن قط بالأهمية التي تكتسيها حاليا.

٨١ - وما زال تمثيل المرأة ناقصاً في الحياة السياسية اللبنانية. ولذا أكرر دعوتي الجهات السياسية الفاعلة إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بزيادة مشاركة المرأة وحصولها على التمثيل بطريقة يُعتدّ بها على جميع مستويات صنع القرار، وأيضا في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٨٢ - وأناشد الرئيس أن ينظّم المراسيم ليؤدي أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اليمين، لكي تصبح، بما فيها الآلية المتصلة بها الرامية إلى منع التعذيب، قادرة على مباشرة أعمالها، وأهيب بالبرلمان أن يكفل توفّر المؤسسة على الموارد الكافية لتؤدي مهامها بفعالية واستقلالية.

٨٣ - ويواصل لبنان التعامل بكرم وحسن الضيافة مع اللاجئين السوريين الذين يستضيفهم مؤقتاً. وستسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز روح الشراكة مع جميع الأطراف الفاعلة، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما فيها مبدأ عدم الإعادة القسرية، من أجل ضمان الحماية والكرامة للاجئين أثناء وجودهم في لبنان، وقدرتهم على اتخاذ قرارات فردية حرة ومستنيرة بشأن عودتهم الطوعية.

٨٤ - وعلى جميع الفصائل الفلسطينية أن تمتنع عن أي أعمال تهدد المجتمعات المحلية في لبنان. وإذْ ألاحظ استمرار التحديات المالية الخطيرة التي تواجهها الأونروا، أود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي قدمت تعهدات جديدة أو زادت من دعمها الحالي للوكالة أثناء الاجتماع الوزاري الذي عُقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

٨٥ - ومع اتجاه سير إجراءات المحكمة الخاصة للبنان نحو إصدار حكم، أود أن أنوّه بإبداء رئيس الوزراء المكلف في ١١ أيلول/سبتمبر التزامه بالتعامل مع الحكم بمسؤولية. وأتطلع إلى أن تواصل الحكومة تعاونها مع المحكمة الخاصة، وأهيب بجميع الأطراف المعنية أن تحترم الإجراءات القضائية.

٨٦ - وإني إذْ ألاحظ طلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ١٢ من قراره ٢٤٣٣ (٢٠١٨)، بشأن تحسين فعالية القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وكفاءتهما، فإني سأستجيب للطلب بتقديم توصياتي إلى المجلس في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٨٧ - وتظل الأمم المتحدة ممتنة لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وبمعدات في القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان. وأثني على منسقتي الخاصة لشؤون لبنان بالنيابة، بيرنيل داهلير كارديل، وأرحّب بوصول رئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة، اللواء ستيفانو ديل كول، وأشيد باللواء مايكل بيري، الذي أكمل فترة ولايته في آب/أغسطس. وأشجع البلدان المساهمة بقوات على زيادة عدد النساء اللواتي يعملن في صفوف الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وأخيرا، أود أن أتوجه بالشكر للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة، وموظفي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري، على ما يبذلونه من جهود دؤوبة وتفانيهم في العمل باستمرار.

المرفق الأول

القيود المفروضة على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ٥ تموز/يوليه إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

١ - في ٩ تموز/يوليه، اقترب رجل يرتدي ملابس مدنية من دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) قرب مسجد يقع في منطقة الطيري (القطاع الغربي)، وأشار إليها بمغادرة المنطقة. وبعد مناقشة مع الشخص المعني، تحرّكت الدورية عبر طريق بديل. وتعقّب الرجل مع شخصين آخرين يرتديان لباسا مدنيا أثر الدورية لفترة قصيرة على متن دراجات نارية صغيرة؛ وأُبلغ الجيش اللبناني بما وقع. وعقب الحادث، قامت القوة المؤقتة بتسيير عدد من الدوريات في عين المكان دون وقوع أية حوادث إلى غاية ٤ أيلول/سبتمبر (انظر الفقرة ١٤).

٢ - في ١٣ تموز/يوليه، أوقف شخصان بملابس مدنية كانا يسيران على متن مركبتَين دوريةً تابعة للقوة المؤقتة في منطقة حلُّوسية الفُوقى (القطاع الغربي)، فأبلغا الدورية بأنها لا يمكنها مواصلة السير دون مرافقة أفراد من الجيش اللبناني لها. وطلبت الدورية من دورية تابعة للجيش اللبناني مرافقتها. ونظرا لعدم تمكّن الجيش اللبناني من تقديم هذا الدعم خلال مهلة قصيرة، واصلت الدورية سيرها عبر طريق بديل. وفي ١٦ تموز/يوليه، أثارت القوة المؤقتة الحادث مع عمدة حلُّوسية الفُوقى، الذي قال إن هذه هي المرة الثانية خلال ٢٠ يوما تقوم فيها القوة المؤقتة بتسيير دوريات في مناطق زراعية قرب مزارع الخاصة، وإن من المهم، بسبب انعدام الثقة في القوة المؤقتة السائد في المنطقة، أن يجري تسيير دوريات القوة المؤقتة بالتنسيق مع الجيش اللبناني.

٣ - في ١٣ تموز/يوليه، اعترض أربعة أشخاص بملابس مدنية كانوا على متن دراجات نارية طريق دورية تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي). وقاموا بفتح باب سيارة الدورية فشرعوا في انتزاع جهاز الاتصال اللاسلكي من أصحابها دون أن يتمكنوا من ذلك. وطلبت الدورية تدخل الجيش اللبناني. ولم يُبلغ عن وقوع أي أضرار أو إصابات.

٤ - في ١٤ تموز/يوليه، أوقف جنود لبنانيون دوريةً تابعة للقوة المؤقتة قرب مركزٍ مراقبة يقع شمال شرق عُديسة (القطاع الشرقي). وفي وقت لاحق قال الجيش اللبناني إنه أوقف الدورية لأسباب ذات صلة بالسلامة، لأن الطريق إلى أمامها يتعذّر على المركبات اجتيازه.

٥ - في ٢٤ تموز/يوليه، منع حاجزٌ على الطريق المؤدية إلى موقع من مواقع جمعية أخضر بلا حدود في عَيترون (القطاع الغربي) دوريةً تابعة للقوة المؤقتة، كان يجري تسييرها بالتنسيق مع الجيش اللبناني، من القيام بدورياتها في المنطقة. وواصلت الدورية سيرها عبر طريق بديل لإتمام نشاطها.

٦ - في ٢٦ تموز/يوليه، منع حاجزٌ على الطريق المؤدية إلى موقع من مواقع جمعية أخضر بلا حدود في عَيترون (القطاع الغربي) دوريةً تابعة للقوة المؤقتة، كان يجري تسييرها بالتنسيق مع الجيش اللبناني، من القيام بدورياتها في المنطقة. والتمست الدورية طريقا بديلا لإتمام نشاطها.

٧ - في ٣ آب/أغسطس، تعذّر على دورية تابعة للقوة المؤقتة، كان يجري تسييرها بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، المرور عبر بوابة مقفلة تقع جنوب عَيترون (القطاع الغربي). والتمست الدورية طريقا بديلا لإتمام نشاطها.

٨ - كما ذُكر في التقرير الرئيســـي، في ٤ آب/أغســـطس، قام نحو ٢٠ فردا يرتدون ملابس مدنية بإيقاف دورية تابعة للقوة المؤقتة مكونة من أربع مركبات في مجدل زون (القطاع الغربي).

٩ - في ١٠ آب/أغســـطس، قام شـــخص يرتدي ملابس مدنية بإيقاف دورية تابعة للقوة المؤقتة في منطقة بليدا (القطاع الغربي) فأشـــار إلى الدورية حاملاً مســـدســـا، كان موّجها نحو الأرض طوال الوقت، بألا تواصـــل ســـيرها. وطلبت القوة المؤقتة من الجيش اللبناني التدخل. وبعد مرور ٩٠ دقيقة، قرر قائد الدورية أن يســير من طريق بديل لإتمام مهمة الدورية. وأبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة في وقت لاحق بأن الشخص المذكور ضابط من شرطة البلدية، وأنه أوقف الدورية لأنها كانت على وشك دخول أرض خاصة.

١٠ - في ٢٢ آب/أغســـطس، أوقف الجيش اللبناني دورية تابعة للقوة المؤقتة في عُديســـة (القطاع الشـرقي)، لإخطارها بأن الطريق إلى أمامها مسـدود، وأنها لا يمكن أن تواصـل سـيرها. ولذلك واصـلت الدورية مهمتها عبر طريق بديل. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، تلقت القوة المؤقتة معلومات من الجيش اللبناني تفيد أن الدورية تم إيقافها لأنها كان توشـــك أن تدخل منطقة يمنع الجيش اللبناني دخولها. ومنذ ذلك الحين، أجرت القوة المؤقتة دوريات في عين المكان دون وقوع أية حوادث.

١١ - في ٢٤ آب/أغسـطس، قام شـخص يرتدي ملابس مدنية باعتراض سـبيل دورية مشـاة راجلة تابعة للقوة المؤقتة كان يجري تسـييرها بتنسـيق وثيق مع الجيش اللبناني فصـاح في وجه أصـحابها قائلاً إنه نائب عمدة دبّين (القطاع الشرقي)، وإن على الدورية أن تتوقف عن نشاطها لتجنب ما أسماه ”مشاكل خطيرة“. وبعد مرور ١٥ دقيقة، وصـــل تعزيز في شـــكل فرقة قوامها ٢٠ من الجنود اللبنانيين إلى عين المكان، غادر الشخص على إثر ذلك المنطقة. وأتمّت الدورية نشاطها دون وقوع أي حوادث أخرى.

١٢ - في ٢٩ آب/أغسـطس، اعترضـت دراجة نارية سـبيل دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان في كَفر كِلا (القطاع الشـــرقي). وفي وقت لاحق، اقتربت مجموعة من الأشـــخاص يرتدون ملابس مدنية من الدورية. وبعد مناقشـة وجيزة، أذِن الأشـخاص للدورية بمواصـلة نشـاطها. ومنذ ذلك الحين، أجرت القوة المؤقتة دوريات في عين المكان دون وقوع أية حوادث.

١٣ - في ٢٩ آب/أغسـطس، شـاهدت القوة المؤقتة شـخصـا يرتدي ملابس مدنية وهو يلتقط صـورا فوتوغرافية لموقع الأمم المتحدة في بَلاط (القطاع الشـرقي) باسـتخدام هاتفه المحمول. وعندما تكلّمت معه الدورية، قطع الطريق بســـيارته وزعم أنه عمدة بلاط وأن الدورية لا يمكنها أن تدخل بلاط بدون مرافقة أفراد من الجيش اللبناني لها. وبعد ذلك بقليل، اقترب رجل ثان من الدورية، غادر الشـــخص الأول على إثر ذلك المنطقة. وقدم الرجل الثاني نفســه فقال إنه ضـابط شـرطة (دون أن يشـهر بطاقة هوية) وقال للدورية أن تصرف نظرها عن الشخص الأول لأنه ليس العمدة. ثم واصلت الدورية نشاطها المقرر.

١٤ - في ٤ أيلول/ســبتمبر، قامت مركبة مدنية ودراجة نارية باعتراض ســبيل دورية تابعة للقوة المؤقتة تم إيفادها إلى منطقة تقع على مقربة من الطيري (القطاع الغربي) لتجري تحقيقا هناك في إفادات بطلقات نارية سُمعت في المنطقة. وكان أحد الأشــخاص الذين اعترضــوا الدورية يوجه عبارات نابية إلى أفراد القوة المؤقتة. ونظرا لتعذّر تقديم هذا الدعم خلال مهلة قصـيرة على الجيش اللبناني، عادت الدورية إلى قاعدتها دون أن تتم نشاطها المقرر. وعقب الحادث، قامت القوة المؤقتة بتسيير بِضع دوريات في عين المكان دون وقوع أية حوادث إلى غاية ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ١٦).

١٥ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، اعترض خمسة أفراد يرتدون ملابس مدنية سير دورية تابعة للقوة المؤقتة في قرية كُونين (القطاع الغربي). وتجمهر نحو ٣٠ شخصا من السكان المحليين حول الدورية فأوضحوا لأصحابها بهدوء أنهم لا يرغبون في أن تجري القوة المؤقتة دوريات في القرية خلال أوقات الصلاة دون أن يرافقها أفراد من الجيش اللبناني. وبعد ذلك بفترة وجيزة، وصل الجيش اللبناني ورافق الدورية إلى مكان خارج القرية، حيث استأنفت نشاطها. وفي نفس اليوم، أوقف نحو ١٠ أشخاص من السكان المحليين دورية أخرى تابعة للقوة المؤقتة في نفس القرية على الطريق المؤدي إلى المسجد. وتدخل جندي لبناني كان في غير أوقات عمله ويرتدي ملابس مدنية ليهدِّئ من أنفس المحتشدين المهتزة إلى حد ما وساعد الدورية في مغادرة القرية. وبعد ذلك بفترة قصير، اجتمعت القوة المؤقتة بعمدة كونين، الذي طمأنها بأن وجود الدوريات هو موضع ترحيب في المنطقة، إلا أنه من المفضَّل أن تمر من الطريق الرئيسي بدلا من الممر الضيف المجاورة للمسجد. واستأنفت دوريات القوة المؤقتة عملها بعد ذلك. وفد وقعت هذه الحوادث أثناء فترة الاحتفال الدني بعاشوراء. وتجري القوة المؤقتة عادةً دورياتها في هذا المكان دون وقوع أي حوادث.

١٦ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعترض شابّان يرتديان ملابس مدنية سير مركبة دوريات تابعة لفريق المراقبين في لبنان في قرية الطيري (القطاع الغربي) فأخبروا أصحابها أن المركبة لا يُسمح لها بدخول القرية ما لم يرافقها أفراد من الجيش اللبناني وأن عليها أن تغادر المكان فورا. وفي يومَي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت القوة المؤقتة متابعة للأمر مع عمدة الطيري، الذي ذكر أنه لا يعرف هوية الشابّين، ولكنه شدد على أنه لم يأذن لأحد بالتحدث نيابةً عنه. وفي اجتماع مع الجيش اللبناني عُقد في قطاع جنوب الليطاني في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أكد الجيش اللبناني أن السكان المحليين لا يعترضون على قيام القوة المؤقتة بتسيير دوريات في القرية؛ غير أنهم طلبوا أن تمر القوة المؤقتة من الطريق الرئيسي الذي يعبر القرية وتتجنب المرور من الشوارع الضيقة التي تتخللها بالنظر إلى حجم المركبات.

المرفق الثاني

تنفيذ حظر توريد الأسلحة

١ - أشار مجلس الأمن، في الفقرة ١٨ من قراره ٢٤٣٣ (٢٠١٨)، إلى الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، التي تقضي بأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع قيام رعاياها ببيع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى أي كيان أو فرد في لبنان من غير من تأذن له حكومة لبنان أو القوة المؤقتة أو تزويده بها، أو استخدام أراضيها أو السفن التي ترفع علمها أو طائراتها في ذلك، وطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره مرفقا بشأن تنفيذ الحظر على توريد الأسلحة. ولم ينص المجلس على أن تؤدي الأمم المتحدة دورا في رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة والتحقق منه. وليس للقوة المؤقتة ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان والأمانة إلا سلطة وقدرة محدودتين في هذا الصدد. غير أن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة بدعم امتثال الأطراف عموما للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بجميع أحكامه وتعزيز تطبيقه. وفي المستقبل، ستواصل الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضاء بشأن الادعاءات المتعلقة بنقل الأسلحة والجهود المبذولة للبت في هذه الادعاءات وغيرها من انتهاكات القرار.

٢ - وفيما يتعلق بمراقبة الحدود البرية، قام الأمين العام، في عام ٢٠٠٧، بدعوة من مجلس الأمن وبالتنسيق الوثيق مع حكومة لبنان، بإيفاد فريق مستقل معني بتقييم الوضع في ما يتعلق برصد الحدود اللبنانية لكي يجري تقييما لحالة رصد حدود البلد مع الجمهورية العربية السورية وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس. وتقوم الحكومة بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن بعثَتي الفريق الأولى التي أُجريت في عام ٢٠٠٧ والثانية التي أجريت في عام ٢٠٠٨ تدريجياً. وقد استُهلت في وقت لاحق استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود في لبنان، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، في عام ٢٠١٢ وانتهى إعدادها في عام ٢٠١٤، وأُرسلت إلى مجلس الوزراء لاعتمادها. ويرمي تنفيذ الاستراتيجية المستمر إلى تحسين قدرة لبنان على تأمين حدوده وفقا للمعايير الوطنية والدولية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود، وزيادة فعالية الوكالات الأمنية ذات الصلة بإدارة الحدود.

٣ - وتواصل لجنة مراقبة الحدود بقيادة الجيش اللبناني، وهي هيئة متعددة الوكالات على المستوى العملي تضم جهات مانحة رئيسية، تنفيذ برامج التعاون التقني الرامية إلى تعزيز قدرة لبنان على مراقبة وتيسير تنقل الأشخاص ونقل البضائع عبر الحدود. ويقدم مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان الدعم إلى اللجنة في تعزيز تكامل وتأثير أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالحدود.

٤ - وعلى الرغم من انعدام الترسيم في بعض المناطق الحدودية مع الجمهورية العربية السورية، تم بسط سلطة حكومة لبنان بتعزيز الجيش اللبناني لمواقعه على امتداد الحدود الشرقية. فهناك أربعة من أفواج الحدود البرية منتشرة على امتداد الحدود الشمالية الشرقية، بدعم من كندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وباستخدام مجموعة من أبراج المراقبة وقواعد الأمامية للعمليات، أدّت الأفواج دورا أساسيا في عمليات مكافحة الإرهاب في منتصف عام ٢٠١٧. ويجري تدريب قوات الأفواج في مركز رياق التدريبي بدعم من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٥ - واتُّخذت أيضا خطوات تشريعية لمنع نقل الأسلحة غير المشروع، باعتماد البرلمان في ٢٥ أيلول/سبتمبر قانونا يأذن بالتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. فلبنان سيكون ملزما بتقديم تقارير سنوية عن تنفيذ المعاهدة، التي ينصب فيها التركيز على مسؤولية الحكومات عن ممارسة الرقابة لمنع نقل

وتداول الأسلحة غير المشروعين خارج سيطرة الدولة. والأمم المتحدة مستعدة لدعم حكومة لبنان في تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك أي خطوات يعتبرها ضرورية لتعديل إطارها القانوني ونظامها الرقابي.

٦ - ومن الخطوات الأخرى التي اتخذتها الحكومة بهدف مراقبة النقل غير المشروع للأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد قيامها باعتقالات لأشخاص يُدعى أنهم تجّار أسلحة في عرسال والهرمل وبعلبك في ما لا يقل عن أربع مناسبات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وذكرت تقارير أن تنظيمات منضوية تحت لواء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة كانت هي مَن استلم تلك الأسلحة غير المشروعة. وفي ١٧ تموز/يوليه، قام الجيش اللبناني بمداهمة في عرسال لمنزل مواطن لبناني يُدّعى أنه له صلة بتنظيم إرهابي فقام الجيش بمصادرة أسلحة وحواسيب وأجهزة اتصال وكاميرات مراقبة ومعدات عسكرية عُثر عليها بحوزته. وفي عرسال أيضا، عثرت دورية تابعة للجيش اللبناني، يوم ٢٢ تموز/يوليه على خمسة أحزمة ناسفة. وفي ١٤ آب/أغسطس، ألقى الجيش اللبناني القبض على مواطن لبناني كان مطلوبا للعدالة فاستولى على أسلحة وذخائر في مداهمة قام بها في منطقة بوداي، في بعلبك، شرق لبنان. وفي ٢٨ آب/أغسطس، قام الجيش اللبناني بمداهمة في منطقة الهرمل، فألقى القبض على أشخاص كانوا مطلوبين للعدالة فاستولى على أسلحة وذخائر. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، نفّذ الجيش اللبناني مداهمات واسعة النطاق استخدم فيها طائرات عمودية لتحديد مواقع لهاربين في ضواحي الهرمل. وأفادت تقارير أن ١٠ هاربين على الأقل أُلقي عليهم القبض وضُبطت بحوزتهم أسلحة وذخائر وكميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة.

٧ - وإلحاقا بالفرع ثانيا - دال من التقرير الرئيسي، أعربت بعض الدول الأعضاء عن القلق من ادعاءات تفيد بأن بلدان أجنبية تستخدم وسائل النقل الجوي التجاري لنقل الأسلحة بطرق غير مشروعة إلى لبنان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ادعت إسرائيل حدوث شحنات أسلحة تُنقل جوا من جمهورية إيران الإسلامية على متن رحلات جوية تجارية إلى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت. وقد نفت السلطات اللبنانية هذه الادعاءات. ونفت جمهورية إيران الإسلامية أيضا الادعاءات في الوقت نفسه (انظر S/2016/992). وليس بوُسع الأمم المتحدة أن تؤكد هذه المعلومات أو تنفيها. وفي رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى الأمانة العامة، قدمت دولة عضو معلومات مستمدة من تقارير مفتوحة المصادر، تدعي ''أن إيران زودت حزب الله منذ عام ٢٠٠٦ بصواريخ أرض - جو وصواريخ أرض - أرض وقذائف انسيابية مضادة للسفن ومنظومات جوية بدون طيار ومركبات خفيفة وأسلحة صغيرة مختلفة'' بطرق برية وجوية. وليس بوُسع الأمانة العامة أن تتحقق من مدى صحة هذه الادعاءات.

٨ - وتساعد فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة السلطات اللبنانية في تأمين حدود البلد وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد غير المأذون به إلى لبنان عن طريق البحر إلى لبنان، وذلك وفقا للفقرة ١٤ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فهي ترصد الحدود ونقاط الدخول البحرية، بطرق شتى منها تنفيذ عمليات الاعتراض البحرية دعما للقوات البحرية اللبنانية. ومنذ إنشاء القوة البحرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أجرت سفنها أكثر من ٥٠٠ ٨٩ عملية توقيف أدت إلى ٠٠٠ ١٢ عملية تفتيش نفّذها القوات البحرية وإدارة الجمارك. وقد أسهمت هذه الأنشطة في الكشف عن عملية شروع في تهريب في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر S/2012/502).